

سجّلت مستويات الثقة تراجعاً طفيفاً... إلى 105.4

مؤشر ساب: ثقة الشركات السعودية – الربع الثاني 2008

◀ من المتوقع أن تبقى ثقة الشركات السعودية قويّة في الربعين الثالث والرابع

◀ تتوقع الشركات السعودية استمرار النمو الاقتصادي القوي

◀ بدأت الآثار الناجمة عن الارتفاع المتزايد في أسعار العقارات في التأثير سلباً على توجهات الشركات السعودية

◀ ليس من المتوقع أن يُعاد تقييم سعر الريال السعودي، وسط توقعات 77% من الشركات السعودية بعدم إعادة التقييم في الربعين القادمين.

◀ 64% من المشاركين في الدراسة يتوقعون أن يؤثر التضخم سلباً في شركاتهم؛ وهذه نسبة أعلى مقارنة بالربع الأول من العام.

كشف تقرير الربع الثاني أنّ ثقة الشركات المحليّة السعودية لا تزال قويّة. إذ أظهرت نتائج دراستنا الأخيرة أنّ مستوى ثقة هذه الشركات تراجع بشكل طفيف فقط، من 106.2 إلى 105.4 (على 100 نقطة أساس). وجاء هذا الرقم نتيجة للنمو الإقتصادي المستمر رغم تصاعد الضغوط الناجمة عن التضخم والتكاليف المتزايدة التي تتكبدها الشركات. وحتى الآن، يُعتبر تأثير طفرة أسعار النفط في الشركات السعودية إيجابياً. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات التضخم والانخفاض الطفيف في مستوى ثقة الشركات وفق مؤشر ساب، تتجلى لنا الحقائق التالية:

◀ 88% من الشركات التي شملتها الدراسة متفائلة بشأن أدائها في الربعين الثالث والرابع

◀ 66% منها سجّلت ارتفاعاً في القدرة الإنتاجية مقابل 64% خلال الربع الأول

◀ 71% منها تتوقع قروضاً مصرفية إيجابية (29% «إيجابية للغاية» و42% «مقبولة»)

27 أبريل 2008

د. جون اسفكياناكيس

كبير الاقتصاديين للمجموعة

هاتف: +966 1 276 4602

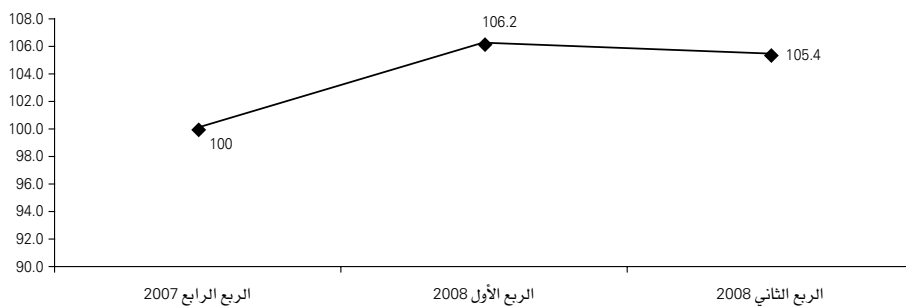
بريد إلكتروني: johnsfakianakis@saab.com

تركي الحجيل

باحث اقتصادي

هاتف: +966 1 276 4974

أداء مؤشر الثقة بالأعمال



يمكن الحصول على هذه النشرة وغيرها من المنشورات بتحميلها من شبكة الإنترنت من موقع www.sabb.com

ملاحظة

يجب أن يقرأ هذا التقرير مع الملاحظة الختامية التي تشكل جزءاً من التقرير.

نمو قوي للشركات المحلية السعودية التضخم

يُعدّ التضخم أحد الآثار السلبية للطفرة الاقتصادية. وسيؤثر التضخم سلباً على توجهات الشركات المحلية خلال الربعين القادمين. فارتفاع الأسعار يثير قلق 61% من الشركات التي شملتها دراستنا مقارنةً بحوالي 50% في الربع الأول. كما توقعت نسبة 64% من هذه الشركات أن يتأثر أداؤها سلباً جراء انعكاسات التضخم، بينما كانت هذه النسبة أدنى بكثير في الربع الأول حيث بلغت 48%. من هنا يتضح أنّ التضخم بدأ يحدث تأثيراً أوسع نطاقاً بكثير من السابق. لقد توقّعنا أن يصل متوسط معدل التضخم إلى 7.9% في عام 2008، لأن كل المؤشرات رجّحت حدوث تزايد في معدلات التضخم خلال السنة. ومع أنّ الدعم المالي الحكومي المعلن سيحسن معدلات الدخل خلال فترة التضخم المتزايد، إلا أن أغلب الأسعار ستواصل اتجاهها التصاعدي. لأنّ الإيجارات والسلع الغذائية، من بعدها، سوف يستمران في توليد المزيد من ضغوط التضخم.

من المتوقع أن تظل ثقة الشركات السعودية قوية في الربعين القادمين. فقد أظهرت نتائج دراستنا التي شملت 729 شركة من مختلف القطاعات، أن 88% من هذه الشركات تتوقع إحراز تحسن في أدائها خلال الربعين الثالث والرابع، أيّ بزيادة قدرها 1% مقارنةً بنتائج الربع الأول. وبصورة عامّة، حافظت بيئة الأعمال على قوتها وسط توقعات بإحراز مزيد من الزخم والنمو الاقتصادي، على خلفية الطفرة الحالية الأخذة بالتبلور. وكما كشفت دراسة الربع الأول، لم يتنبأ أيّ من المشاركين في دراستنا الحالية بإحراز نمو ضعيف خلال الربعين الثاني والثالث؛ وهو دليل واضح على تبنّي الشركات السعودية بمزيد من التحسن.

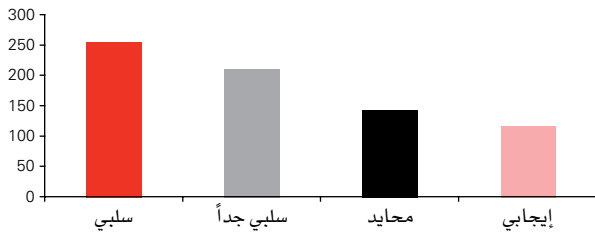
أسعار النفط

لا شك أن الشركات السعودية استفادت من الزيادة المستمرة في أسعار النفط وهناك مزيد من التفاؤل بوصول أسعار النفط إلى أرقام قياسية جديدة تجدر الإشارة إلى أن دراستنا الأخيرة قد أجريت عندما تخطى سعر النفط حاجز المائة دولار بقليل قبل أن تصل إلى 113 دولار للبرميل في منتصف أبريل. كما توقع 67% ممن شاركوا في الدراسة أنّ تواصل أسعار النفط ارتفاعها لتتجاوز المئة وخمسة دولارات للبرميل في الربعين القادمين، وهي أعلى من نسبة الذين توقعوا في الربع الأول (54%) أن تزيد أسعار النفط عن التسعين دولاراً للبرميل. ولم يتوقع أيّ المشاركين في دراستنا الأخيرة أن تتراجع أسعار النفط إلى ما دون التسعين دولاراً للبرميل، بينما توقّع نحو 15% منهم أن تنخفض أسعار النفط عن 90 دولاراً للبرميل، مقابل 13% في الربع الأول. وتوقع 17% فقط أن تتراوح أسعار البترول حول 100 دولار للبرميل مقابل 33% الذين توقعوا أن تتراوح أسعار البترول حول 90% في الربع الأول.

تواصل أسعار النفط مفاجأة معظم المحللين، بمن فيهم نحن أيضاً. فحسب التنبؤات الأولية لأسعار النفط في عام 2008، توقّعنا في بداية العام أن يبلغ متوسط سعر برميل الخام (تحديداً خام غرب تكساس) 78.50 دولاراً على مدار العام، ثم عدّلنا هذا الرقم في مارس ليصبح 91.20 دولاراً. وفي كلتا الحالتين، أخطأت توقعاتنا لأن متوسط سعر برميل النفط الخام (خام غرب تكساس) قد تجاوز حاجز المائة دولار للبرميل.

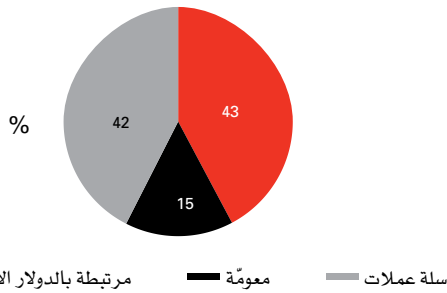
التضخم

كيف سيؤثر التضخم على أعمالك خلال الربعين الثالث والرابع؟



فك الارتباط بالدولار الأمريكي

ما ستكون عليه حال العملة الخليجية الموحدة المقررة عام 2010؟

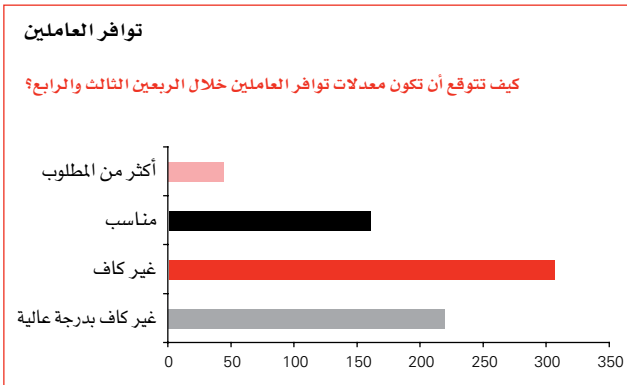


للعديد من الشركات السعودية. فالتقديرات المستمرة والحادة لأسعار العقارات تؤثر سلباً في ثقة هذه الشركات. إذ تتوقع 56% من المشاركين (مقابل 63% خلال الربع الأول) أن تترك الزيادة في أسعار العقارات أثراً سلبياً على استثماراتهم خلال الربعين القادمين. على أي حال، يُعتقد أنّ هذه النسبة المئوية الأدنى جاءت بسبب التغيير الذي طرأ على العينة المستهدفة لأنها اشتملت هذه المرة على عدد أكبر بكثير من الشركات العقارية، (14%) من مجمل شركات العينة، فيما شكّلت شركات الإنشاءات 21% من العينة. وهذه الشركات ترى أنّها تستفيد من ارتفاع أسعار العقارات.

ومع ذلك، توقع 31% من المشاركين في الدراسة الأخيرة ظهور آثار سلبية للغاية جراء ارتفاع أسعار العقارات مقارنة بنسبة 25% في الربع الأول لكننا نرى أن أسعار العقارات بصدد بلوغ مستويات تتوق القدرة الشرائية لمعظم الناس. وهو ما ينطوي بالدرجة الأولى على مشكلات جدية بالنسبة لقطاع الإسكان، الذي ما زلنا نرى أنه مدفوع بالطلب لا بالمضاربات. لقد ترايدت المضاربات في سوق الأراضي المخصصة للبناء، الأمر الذي قد يترك تداعيات خطيرة على تركيبة القطاع العقاري.

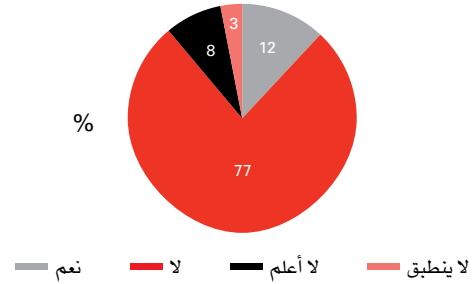
سوق العمل

يُمثل نقص العمالة في القطاع الخاص أيضاً مصدر قلق شديد للشركات السعودية. وليس من المفاجئ أن تواجه هذه الشركات العديد من القيود والعقبات في تأمين حاجتها من العمالة. فقد أفاد 42% (مقارنة بنسبة 41% في الربع الأول) من المشاركين في الدراسة بأن شركاتهم لا تمتلك العمالة الكافية لإنجاز أعمالها وتوقع 28% منهم



إعادة تقييم العملة

هل تتوقع أن يتم إعادة تقييم الريال السعودي خلال الربعين الثالث والرابع؟

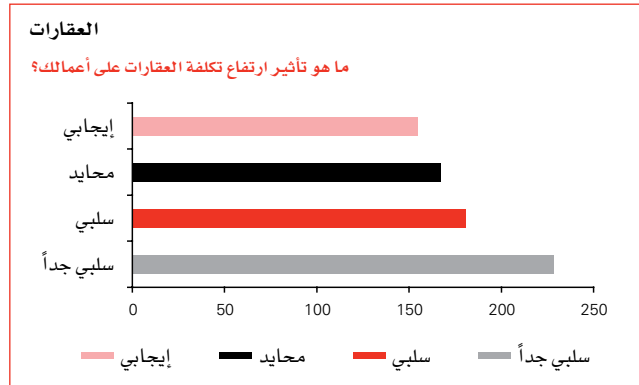


الريال السعودي

تبقى المسائل المتعلقة بالعملة قضية تهتم كل الشركات المحلية السعودية. وهذه المرة، لم نتاجتاً ردود المشاركين في الدراسة. ونظراً إلى أنّ 77% منهم لم يتوقعوا إعادة تقييم الريال السعودي خلال الربعين القادمين، بدأ أن الشائعات والتكهنات التي شهدتها السوق في هذا الشأن ستلاشى في المستقبل المنظور على أقل تقدير (تحديداً في الربعين القادمين). وقد طرحنا هذه المرة سؤالاً حول العملة الخليجية الموحدة التي من المقرر إصدارها في عام 2010، للوقوف على الآراء المتعلقة بطبيعة علاقة هذه العملة مع العملات الأخرى، فكانت النتيجة على النحو الآتي: 43% من المشاركين يعتقدون أنّها ستكون مرتبطة بالدولار الأمريكي، و15% منهم يتوقعون أنّها ستكون عملة مستقلة، بينما رأى 42% منهم أنّها سوف ترتبط بسلة من العملات.

سوق العقارات

لا تزال آثار أسعار العقارات المتزايدة تشكل مصدر قلق بالنسبة



القادمين كما توقع 27% أن يصل هذا التراجع إلى أكثر من خمسين نقطة أساس، بينما توقع 26% أن تبقى أسعار الفائدة على حالها.

فرص الاستثمار

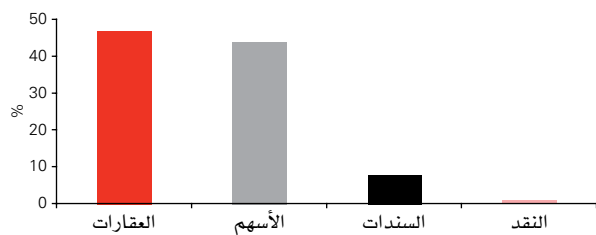
نود التنويه إلى أن الحسابات الإحصائية للمؤشر لم تضم توقعات الفرص الاستثمارية نظراً لخضوع هذه المسألة للميول الشخصية ومع ذلك، فإن الآراء والإجابات الواردة في هذا الإطار تسهم في توضيح رؤية الشركات للفرص المتاحة في السوق.

ما زال يُعتقد أن الاستثمار في سوق العقارات هو الخيار الأمثل في المملكة خلال الربعين القادمين يليه الاستثمار في سوق الأسهم المحلية. فقد أعرب 47% ممن شاركوا في الدراسة عن تفضيلهم للاستثمار في قطاع العقارات تلاه قطاع الأسهم بنسبة 44%. تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة قد أجريت وفق الهيكل الجديد للسوق الخاص بعملية التداول وظهور 15 قطاع لرصد المؤشرات الرئيسية ومؤشرات القطاعات (بناءً على الأسهم الحرة القابلة للتداول).

وعندما طلبنا من المشاركين في الدراسة أن يحددوا القطاع الذي يرشحونه لتحقيق أعلى نسبة ارتفاع في أسعار أسهمه المحلية، أحرز القطاعان المصرفي (22%) وقطاع البتروكيماويات (20%) أفضل التوقعات. وتقدم قطاع الإسمت (14%) على قطاعات العقارات (11%) والاتصالات (10%) والبناء والإنشاءات (8%)، تلتها قطاعات التأمين (5%) ووسائل الإعلام والنشر (4%) والفندقة والسياحة (3%) والنقل (3%).

الاستثمارات

ما هي أنواع الموجودات التي ستكون لها الفرصة الاستثمارية الأفضل في السعودية؟



مقارنة بنسبة 26% في الربع الأول) أن تعاني شركاتهم من نقص حاد في العمالة خلال الربعين الثالث والرابع. فقط 30% (22% في الربع الأول) من المشاركين في الدراسة رأوا أن شركاتهم لديها ما يكفي من الموارد البشرية. ومع أن الشركات السعودية تبدو أفضل حالاً من حيث تأمين العمالة التي تحتاجها، إلا أن الطلب على العمالة لا يزال أكبر بكثير من المعروض؛ وهو ما يمثل تحدياً حقيقياً لنمو القطاع الخاص.

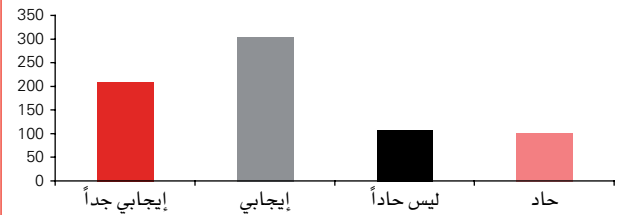
معدلات الفائدة والاقتراض

أعربت الشركات السعودية عن تفاؤلها بشأن سياسات الاقتراض التي تتبعها بنوك المملكة. فقد توقع 71% (73% في الربع الأول) ممن شاركوا في الدراسة أن تتحسن شروط القروض المصرفية للقطاع الخاص خلال الربعين القادمين.

فهناك شركات (37%) توقعت انخفاض أسعار الفائدة في بنوك المملكة بنسبة تزيد على خمس وعشرين نقطة أساس خلال الربعين

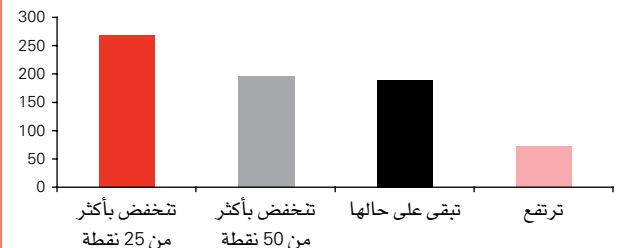
الاقتراض

كيف يمكن أن تصف ظروف الاقتراض المتوقعة بالنسبة لأعمالك خلال الربعين الثالث والرابع؟



معدلات الفائدة

كيف ستكون معدلات الفائدة خلال الربعين الثالث والرابع؟

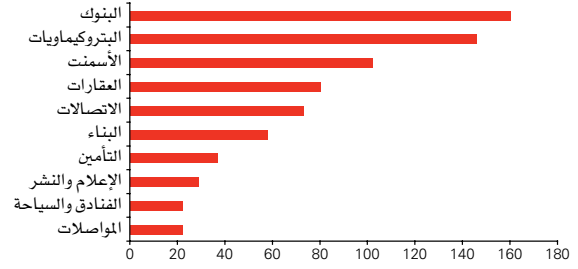


القطاعات التي شملتها الدراسة

العقارات: 14%
الإنشاءات: 21%
البنوك والتمويل: 9%
النفط والغاز والبتروكيماويات: 11%
التسويق والإعلان: 5%
تجارة الجملة والتجزئة: 15%
قطاعات أخرى: 25%

القطاعات

ما هو القطاع الذي سيشهد أعلى معدلات ارتفاع في سوق الأسهم العادية خلال الربعين الثالث والرابع؟



المناصب التنفيذية التي شاركت في الدراسة

رؤساء مجالس الإدارة: 9%
الرؤساء التنفيذيون: 23%
نواب الرؤساء: 27%
مديرو الحسابات: 20%
مديرو المناصب المتوسطة: 16%
صغار المديرين: 5%

لمحة عن المؤشر

يمتاز مؤشر ساب بأنه أول مؤشر بيتكره بنك سعودي، هو بنك ساب، ويُعنى بقياس ثقة الشركات السعودية وتوجهات السوق في المملكة بصورة فصلية استناداً إلى دراسات شاملة ودقيقة يقوم بها البنك نفسه. وبالنسبة للربع الثاني من عام 2008، أجريت الدراسة بين الثامن والتاسع عشر من أبريل واستهدفت عينة مكونة من 729 شركة. ومثلت هذه العينة كل المناطق الرئيسية الثلاث بالمملكة. بنسبة 34% للمنطقة الوسطى و36% للمنطقة الشرقية و30% للمنطقة الغربية.

منهجية البحث

إنّ المعادلة المستخدمة في تحليلنا الإحصائي هي: المؤشر $\Sigma w.Di =$ (القيمة الأساسية لعام 2008 = 100)؛ ويرمز w إلى الوزن، فيما يرمز Di إلى التوازن الإجمالي مع أخذ الوزن المنوط بكل سؤال في الحسبان. وجدير بالذكر أننا حذفنا الإجابات ذات الطابع الذاتي لدى إعداد مؤشر الانتشار. كما نفيد بأننا نطمح لتقليص الفترات المستغرقة بين تقصي آراء المشاركين ومعالجة البيانات والتحليل النهائي لكي يتسنى لنا تقديم الاستنتاجات في أنسب وقت ممكن.

إن القيمة الأساسية لمؤشر ساب لثقة الشركات هي 100، والنتائج الإيجابية هي التي تفوق هذه القيمة، بينما تشير النتائج التي تقل عن مئة إلى ظهور منحى سلبي في ثقة الشركات. ومع مرور الوقت، سيثبت هذا المؤشر أنه مؤشر موثوق به للغاية بفضل كفاءته العالية في قياس مستويات ثقة الشركات المحلية السعودية.

الدراسة الميدانية بمشاركة مركز الخليج للأبحاث (GRC).

ملاحظات

ملحق الإفصاح

شهادة المحلل

يشهد المحلل /المحللون الواردة أسماؤهم والمسؤول/المسؤولون بشكل رئيسي عن هذا التقرير بأن الرأي /الآراء الواردة حول الورقة /الأوراق المالية أو جهة /جهات إصدارها محل الدراسة أو أي جهة /وجهات نظر أو توقع /توقعات آخر إنما يعبر عن آرائهم الشخصية ولم ولن يتقاضوا أي جزء من أتعابهم مقابل تقديم أي توصية /توصيات أو رأي ورد في هذا البحث.
د. جون اسفاكياناكيس

يستهدف هذا التقرير المؤسسات الاستثمارية ولا ينبغي استخدامه عن طريق أي جهة أخرى. وعلاوة على ذلك، يرى البنك السعودي البريطاني أن قرار المستثمر بالدخول في استثمارات معينة يجب أن يعتمد على ظروف حالته الخاصة مثل ممتلكاته الحالية مع مراعاة الاعتبارات الأخرى.

إفصاحات أخرى

- 1 - صدر هذا التقرير بتاريخ 27 أبريل 2008.
- 2 - كافة بيانات السوق الواردة في هذا التقرير مستمدة من مصادرها حتى نهاية يوم 25 أبريل 2008 إلا إذا ورد في التقرير ما يدل على خلاف ذلك.
- 3 - يتبنى البنك السعودي البريطاني إجراءات معينة تهدف إلى تحديد وإدارة أي تضارب محتمل في المصالح يكون ذا صلة بأعماله البحثية، وذلك من خلال سياسة الفصل الكامل بين الخدمات المصرفية الاستثمارية والأنشطة البحثية لضمان التعامل بشكل سليم مع المعلومات السرية و/أو الحساسة من ناحية السعر.

ملاحظة

لقد أُعد هذا التقرير بغرض العلم والاطلاع فقط، وتم الحصول على المعلومات الواردة فيه من مصادر خارجية يعتقد ساب بأنها موثوق بها، إلا أنه لا يضمن دقتها أو صحتها. كما أن الآراء الواردة فيه تخضع للتغيير من دون إشعار مسبق، ولا يتحمل ساب أية مسؤولية عن المعلومات الواردة في هذا التقرير.

ويحتوي التقرير على معلومات عامّة فقط. ويجب ألا تُفسّر على أنها عرض لبيع أو شراء أو اكتتاب في أية استثمارات. كما أن التقرير عند إعداده لم يأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية المحددة والوضع الشخصي والاحتياجات الخاصة لأيّ شخص كان. وبناء عليه يجب على مستلمي التقرير عدم الاعتماد عليه كنصيحة استثمارية.

هذا، ولن يكون ساب أو مكاتبه أو الشركات التابعة له أو أيّ من مديره أو مسؤوليه أو موظفيه مسؤولاً بأي شكل من الأشكال عن أيّ نوع من الخسائر أو الأضرار، التي قد يتم تكبدها كنتيجة للمعلومات الواردة في هذا التقرير.